التقرير السنوي لاتحاد الغرف العربية رقم (15) عن آفاق الاقتصاد العربي

عام 2022 يعيد جدولة الأزمات في إطار التحول الجيوسياسي العالمي الجديد

مي دمشقية سرحال
مستشارة اقتصادية – اتحاد الغرف العربية

fppt.com

المحاور

أولا – إعادة ترتيب الأزمات في ظل الحرب في أوكرانيا

ثانيا – تحول جدي في النظام الجيوسياسي العالمي

ثالثا – الأصداء والتداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا

رابعا – الآثار المتوالية على الاقتصاد العربي

خامسا – الاستنتاجات والدروس المستخلصة

fppt.com

أولا – إعادة ترتيب الأزمات في ظل الحرب في أوكرانيا

- لقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 في عام 2020 أكبر من المتوقع وأدى إلى انكماش اقتصادي في معظم اقتصادات العالم، ولكن الاقتصاد العالمي بدأ بالتعافي في 2021.
- أما عام 2022، فيمثل مفترقا صعبا للاقتصاد العالمي الذي يشهد اضطرابات على العديد من الجبهات في وقت واحد.
- وكانت معظم توقعات المؤسسات الدولية في بداية عام 2022 تشير إلى أن نقص المهارات سيمثل أولوية أولى للشركات، فيما ستتراجع انعكاسات الجائحة إلى المرتبة الثانية، ليليها اضطرابات سلسلة التوريد، ومن ثم مشكلة التضخم، والأمن السيبراني، وعدم الاستقرار السياسي، والتغير المناخي.
- ولكن بعد شهرين ونصف فقط تم عكس الترتيب، ولم يعد الوباء من بين أهم خمسة مخاوف.

fppt.com

- لا يقتصر الأمر على الاضطراب الاقتصادي، بل هناك أيضا اضطراب سياسي عالمي بالغ الخطورة مع اشتعال الحرب الروسية الأوكرانية، ليضاف إلى الاضطراب في سلسلة التوريد وفي الارتفاع الكبير في الأسعار.

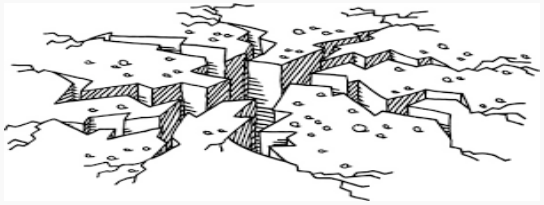

- لقد كانت آخر مرة شهد فيها العالم تضخما بهذا المستوى المرتفع قبل 40 عاما. ويضاف لذلك ارتفاع عمليات القرصنة والهجمات الإلكترونية.

- ومجمل هذه الأوضاع تعني أن الصعوبات لا تقتصر على اضطرابات محددة أو تحولات في الأسواق، بل إنها تعني سلسلة مترابطة من الأزمات القاسية سيكون لها تداعيات على جميع الدول والشركات مهما كان حجمها.
- قبل عام واحد فقط، كان العالم يحتفل انتعاشا سريعا من الركود الذي سببته جائحة كوفيد-19، واليوم يخشى من أن الانكماش القادم قد يلوح في الأفق.

- في الولايات المتحدة، ينتظر أن يرفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بحدة وأن يقلص ميزانيته العامة، بما يمكن أن يدخل الاقتصاد الأميركي في الركود في العام القادم.
- وتعاني أوروبا من أسعار الطاقة الباهظة التي تؤدي إلى تقليص قدرة المستهلكين على الإنفاق وتجعل تشغيل المصانع أكثر تكلفة.
- أما في الصين، أدى تفشي متحور جديد لفيروس كورونا إلى فرض أقسى عمليات إغلاق منذ بداية الوباء. ومن المحتمل أن تؤدي عمليات الإغلاق الصينية إلى تعطيل سلاسل التوريد.
- ومع استمرار انتشار الوباء، فرض الغزو الروسي لأوكرانيا ضغوطا إضافية على أسعار المستهلكين المرتفعة أصلا في شتى أنحاء العالم.
- وكل ذلك يشكل مزيجا قاتما للنمو العالمي ولآفاقه المستقبلية، حيث تخيم الشكوك حاليا على التوقعات الاقتصادية. ويمكن أن تعاني العديد من الاقتصادات من الركود، وإن كان ذلك في أوقات مختلفة اعتمادا على العقبات التي تواجهها.

ثانيا – تحول جدي في النظام الجيوسياسي العالمي

- ترخي الحرب في أوكرانيا التي اشتعلت خلال فبراير 2022 بثقلها على النظام العالمي وميزان القوى، وتهدد بتصعيد كبير للحرب الباردة الثانية.
- ولن تقتصر تداعيات الصراع على الضربة القاسية للاقتصاد العالمي والعواقب الاقتصادية والمالية الهائلة في أوكرانيا وروسيا وخارجهما والتي ستضر بالنمو وترفع الأسعار، بل ستتهدد أيضا النظام الدولي الذي أنشأ بعد الحرب العالمية الثانية.
- ومن المهم عدم التقليل من شأن تداعيات التحول الجديد، لأن الصراع ليس مجرد صراعا عابرا، وسيكون له آثارا ونتائج مهمة وطويلة المدى. ربما تفضي الحرب إلى تبديل النظام الاقتصادي والجيوسياسي العالمي من أساسه. قد يتبدى ذلك اقتصاديا من خلال حدوث تحول في تجارة الطاقة، وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد، وانقسام وتجزؤ شبكات المدفوعات، وإعادة هيكلة الحيازات من احتياطي العملات، وما لذلك من انعكاسات لا يستهان بها على مستوى التجارة والاستثمار والتكنولوجيا.

fppt.com

ثالثا – الأصداء والتداعيات الاقتصادية للحرب في أوكرانيا

- إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من المعاناة والأزمة الإنسانية الناجمة عن الغزو الروسي لأوكرانيا، لوجدنا أن الاقتصاد العالمي بأكمله سيشعر بآثار تباطؤ النمو وزيادة سرعة التضخم.
- وسينتقل تأثير الحرب من خلال ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي والسلع الغذائية.
- لكنه لن يتوقف عند هذا الحد، فالآثار غير المباشرة ستوجه ضربة هائلة لثقة مجتمع الأعمال، وسترفع كثيرا من حالة عدم اليقين، في الوقت الذي كان الانتعاش الهش من الجائحة يدخل مجددا في فترة من عدم اليقين مع أزمات سلاسل الإمداد وتزايد الضغوط التضخمية.

fppt.com

- من المرجح الآن حدوث ركود تضخمي عالمي مصحوب بركود كبير. وستؤدي الحرب في أوكرانيا إلى صدمة إمداد سلبية هائلة في الاقتصاد العالمي الذي لا يزال يعاني من الجائحة ومن تراكم الضغوط التضخمية على مدار العام الماضي.
- وستؤدي الصدمة إلى تقليل النمو وزيادة التضخم في وقت أصبحت فيه توقعات التضخم قابلة للتصاعد بالفعل.
- والأمر مختلف عن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية لعام 2008، حيث لم تكن سياسات التحفيز النقدي والمالي الهائلة التي اتخذتها معظم حكومات العالم تضخمية، لأن مصدر تلك الصدمة كان في جانب الطلب، مدفوعا بأزمة ائتمانية، في وقت كان التضخم فيه منخفضا. والوضع اليوم مختلف تماما، لأن الصدمات تأتي من جانب العرض بالتزامن مع ارتفاع فى التضخم إلى مستويات قياسية.

- **تتدفق التبعات الجديدة من خلال ثلاث قنوات رئيسية:**
  - ✓ أولا، ارتفاع أسعار السلع الأولية كالغذاء والطاقة مما سيدفع التضخم نحو مزيد من الارتفاع، ويؤدي بدوره إلى تآكل قيمة الدخول وإضعاف الطلب.
  - ✓ ثانيا، سوف تصارع الدول الانقطاعات في التجارة وسلاسل الإمداد وتحويلات العاملين في الخارج، وخصوصا الاقتصادات المجاورة التي تشهد أيضا طفرة تاريخية في تدفقات اللاجئين.
  - ✓ ثالثا، تراجع ثقة مجتمع الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين اللذين سيفضيان إلى إضعاف أسعار الأصول، والتشدد في الأوضاع المالية، وحتى إلى خروج التدفقات الرأسمالية من الأسواق الصاعدة.

- بما أن روسيا وأوكرانيا من أكبر البلدان المنتجة للسلع الأولية، فقد أدت انقطاعات سلاسل الإمداد إلى ارتفاع الأسعار العالمية بصورة حادة، لا سيما أسعار النفط والغاز الطبيعي. وروسيا وحدها تساهم بنسبة 9.4% من صادرات الوقود العالمية، بما فيه 20% من صادرات الغاز الطبيعي.
- وشهدت تكاليف الغذاء قفزة في ظل المستوى التاريخي الذي بلغه سعر القمح، حيث تسهم كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30% من صادرات القمح العالمية.
- والتأثير السلبي للحرب على الأسواق المالية العالمية واضح بالفعل. ومن المرجح أن تنتقل الأسهم العالمية إلى المزيد من الانخفاض التصحيحي، وستعزز عملات الملاذ الآمن مثل الفرنك السويسري، وسترتفع أسعار الذهب بشكل أكبر.
- وبالطبع، ستكون التداعيات الاقتصادية والمالية الأكبر للحرب والصدمة التضخمية الناتجة عنها في روسيا وأوكرانيا، يليها الاتحاد الأوروبي، بسبب اعتماده الشديد على الغاز الروسي. لكن حتى الولايات المتحدة ستعاني، نظرا لأن أسواق الطاقة العالمية متكاملة للغاية، كما أن التشدد المالي سيؤدي إلى تفاقم تداعيات الانعكاسات السلبية للحرب في أوكرانيا. وبينما ستجني مجموعة صغيرة من شركات الطاقة أرباحا أعلى، ستعاني الأسر والشركات من صدمة أسعار هائلة، مما يؤدي بهم إلى ترشيد الإنفاق بما يحد من حجم الاستهلاك. ولن تقتصر أضرار العقوبات الشديدة على روسيا وردات الفعل على العقوبات عليها فحسب، بل ستتأثر بها أيضا الدول المتقدمة والأسواق الناشئة.

ارتفاعات حادة في أسعار الطاقة والحبوب والمعادن منذ غزو أوكرانيا

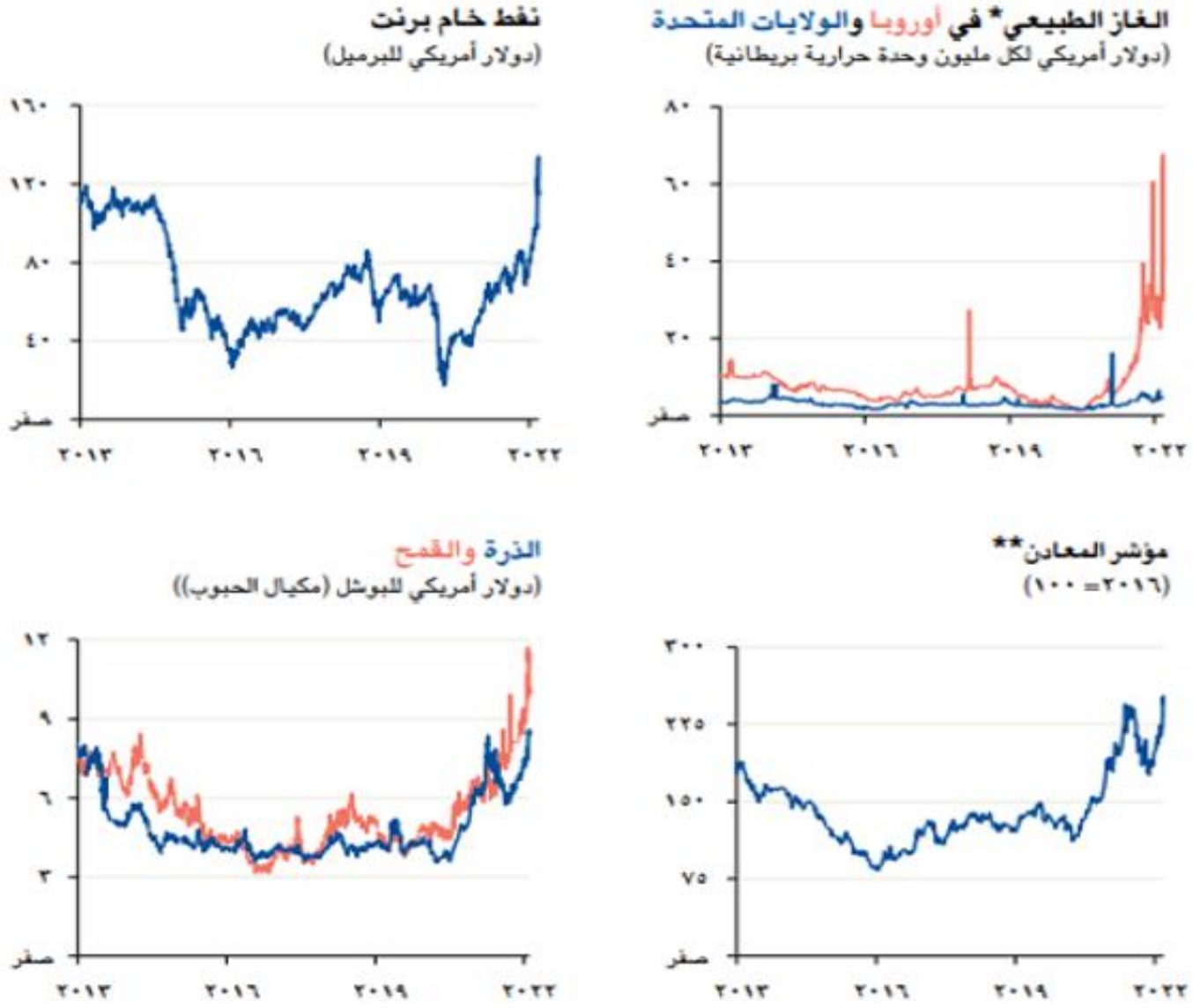

صندوق النقد الدولي عن بلومبرغ ووزارة الزراعة الأميركية وداتاستريم وحسابات الصندوق.

أكبر أزمة غذائية منذ الحرب العالمية الثانية

- كارثة على رأس كارثة كوفيد-19. ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية وحدوث نقص في العديد من البلدان التي تعتمد على الصادرات من روسيا أو أوكرانيا.
- تعتبر أوكرانيا وروسيا منتجين رئيسيين للقمح والشعير والذرة، حيث يمثلان متوسط حصة (مجمعة) من 27 و23 و15% من الصادرات العالمية بين عامي 2016 و2020 على التوالي. حتى برنامج الغذاء العالمي نفسه يحصل على 50% من إمدادات الحبوب من منطقة أوكرانيا وروسيا ويواجه الآن زيادات كبيرة في التكلفة لمواجهة الطوارئ الغذائية في جميع أنحاء العالم.
- لم تخلق الحرب في أوكرانيا أزمة إنسانية ذات أبعاد هائلة فحسب، بل وجهت أيضا ضربة قاسية إلى الاقتصاد العالمي.
- يشعر الشعب الأوكراني بالعبء الأكبر من المعاناة والدمار، لكن يشعر الناس في جميع أنحاء العالم أيضا بالتكاليف المتعلقة بانخفاض التجارة والإنتاج من خلال ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وانخفاض توافر السلع التي تصدرها روسيا وأوكرانيا.

حصة كل من أوكرانيا وروسيا
في الصادرات العالمية لمنتجات غذائية أساسية (متوسط 2016–2020)

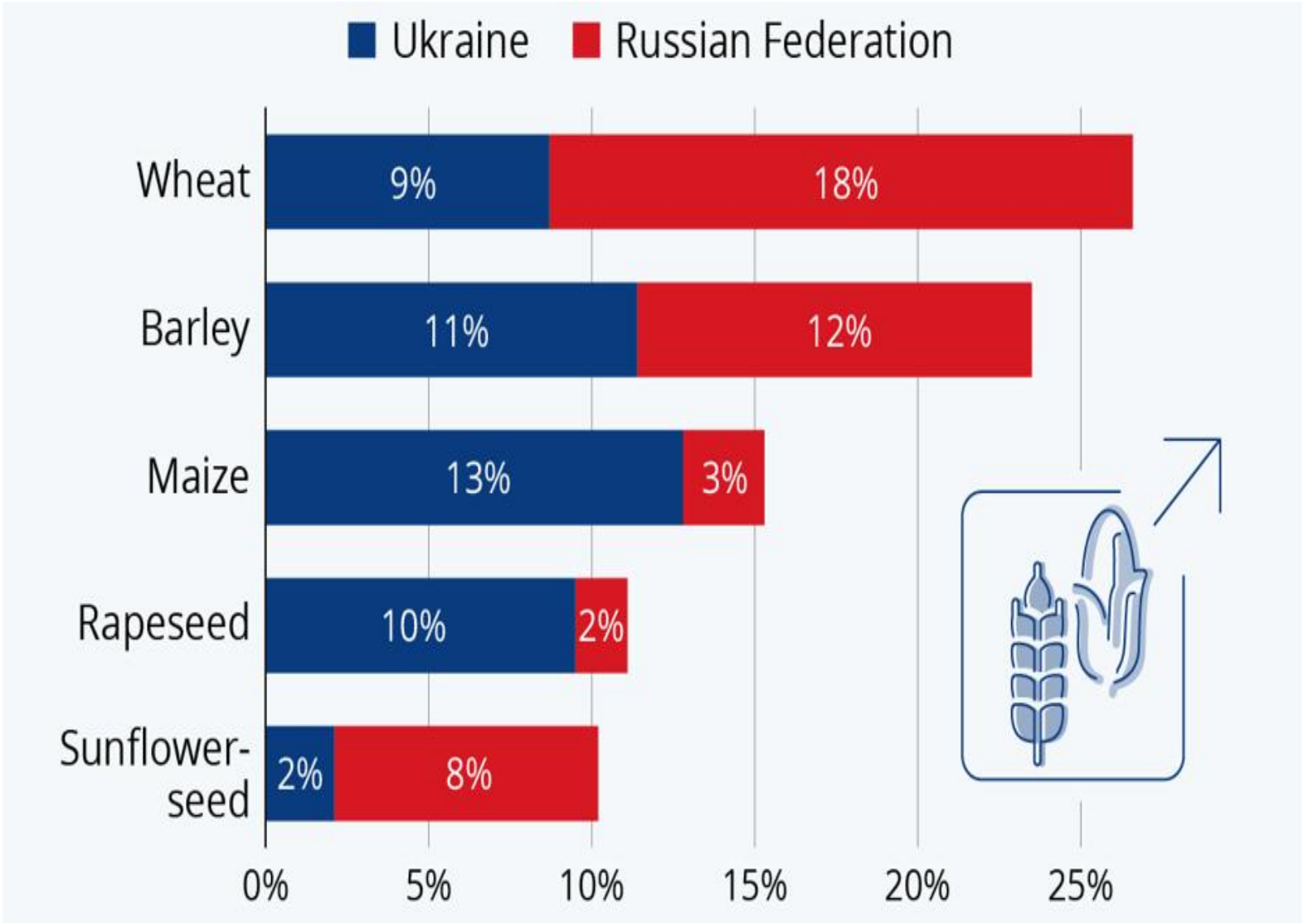

تداعيات على القطاع الصناعي العالمي

- تعتبر روسيا وأوكرانيا أيضا من المزودين الرئيسيين للمدخلات في سلاسل القيمة الصناعية.
- فروسيا أحد الموردين الرئيسيين على مستوى العالم للبلاديوم والروديوم، وهما من المدخلات الرئيسية في إنتاج المحولات المحفزة (catalytic converters) للسيارات، حيث وفرت 26% من الطلب العالمي على الواردات للبلاديوم في عام 2019.
- ويعتمد إنتاج أشباه الموصلات إلى حد كبير على النيون الذي توفره أوكرانيا.
- ويمكن أن تضر الاضطرابات في توريد هذه المدخلات بمنتجي السيارات في وقت تتعافى فيه الصناعة للتو من نقص في أشباه الموصلات.

- ارتفعت توقعات تراجع النمو والتضخم العالمي عام 2022، والتي يثقل كاهلها بشدة الصراع في أوكرانيا، إلى جانب توقع ارتفاع أسعار الفائدة، والجائحة المستمرة، وإغلاق الصين لاحتواء موجات جديدة من كوفيد-19 .

توقعات اتجاهات النمو والتضخم العالمي، يناير – أبريل 2022

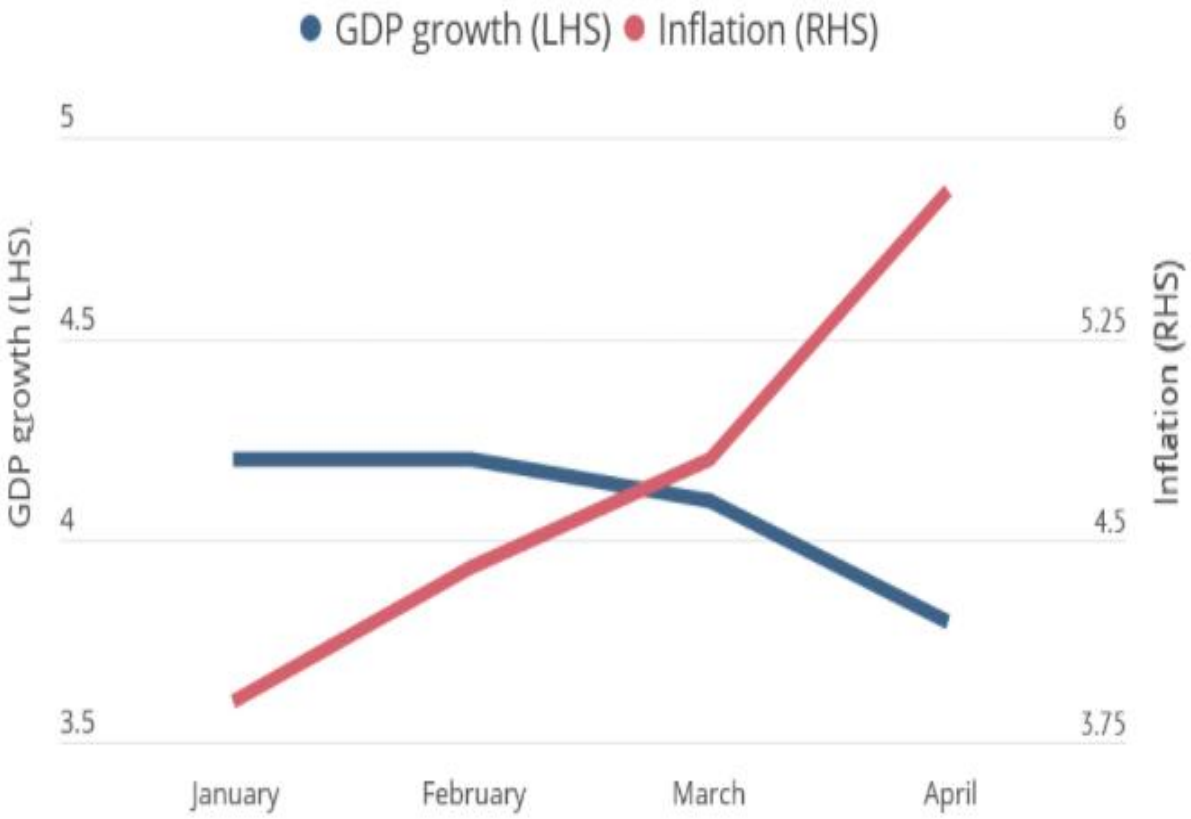

- تتوقع منظمة التجارة العالمية أن الأزمة يمكن أن تخفض نمو GDP العالمي بمقدار 0.7-1.3%، مما يجعل النمو في مكان ما بين 3.1% و3.7% لعام 2022. ويتوقع أيضا انخفاض نمو التجارة العالمية عام 2022 إلى النصف تقريبا من 4.7% إلى ما بين 2.4% و3%.
- خسائر الدخل من التبعات الجيوسياسية ستكون شديدة، خاصة للاقتصادات الناشئة والنامية. على المستوى العالمي، يمكن أن ينخفض GDP على المدى الطويل بنحو 5%، لا سيما من خلال تقييد المنافسة وخنق الابتكار. الأهم من ذلك، أن انخفاض GDP يمكن أن يكون أكثر حدة حيث أن تقديرات منظمة التجارة العالمية تأخذ في الاعتبار مجموعة محدودة فقط من المكاسب من التجارة التي سيتم خسارتها.

- النظرة الاستشرافية تشير إلى مواصلة الاقتصاد العالمي صراعه مع الاضطرابات المستمرة في سلسلة التوريد على المدى القريب، بينما من المتوقع أن تظل أسعار السلع الأساسية مرتفعة، مما يؤدي إلى ضغوط تضخمية أطول وأكثر وضوحا هذا العام مقارنة بعام 2021.
- الأمر الذي لا جدال فيه هو ارتفاع عدم اليقين بشكل استثنائي، بما يعني أن التقلبات ستكون سمة من سمات توقعات المستقبل المنظور، حيث الأوضاع الاقتصادية ستزداد صعوبة أكثر من أي وقت مضى.
- ومن المرجح أن تخفض المؤسسات الدولية من توقعات النمو للفترة القادمة سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي.
  - ستكون البلدان التي لديها علاقات تجارية وسياحية وانكشافات مالية مباشرة أكثر من ستتعرض لمزيد من الضغوط.
  - ستسجل الاقتصادات التي تعتمد على المستوردات النفطية معدلات عجز أعلى في المالية العامة والتجارة وستشهد ضغوطا تضخمية أكبر من غيرها.
  - فيما سيعود ارتفاع أسعار النفط بالنفع على البلدان المصدرة له.
  - ومن شأن زيادة حدة ارتفاع أسعار الغذاء والوقود أن تدفع إلى مخاطر وقلاقل في بعض المناطق والبلدان، كما ستؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي في الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد لتأمين احتياجاتها، كما حال الدول العربية.

رابعا – الآثار المتوالية على الاقتصاد العربي

- يرجح أن تواجه المنطقة آثارا متوالية فادحة من ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة وضيق الأوضاع المالية العالمية. ويثير ارتفاع أسعار القمح إلى مستويات قياسية المخاوف بشكل كبير في منطقة تستورد نحو 85% من إمداداتها من هذه السلعة، والتي يأتي ثلثها إما من روسيا أو أوكرانيا .
- ففي مصر، على سبيل المثال، تأتي 80% من وارداتها من القمح من روسيا وأوكرانيا، كما أنها مقصد سياحي يحظى بإقبال كبير من كلا البلدين، وسوف تشهد كذلك انكماشا في نفقات زائريها.
- وهناك احتمال ارتفاع أسعار القمح بنسبة تصل إلى 50–85% نتيجة تأثير الحرب على شحنات الحبوب من المنطقة. وستؤدي الأزمة الحالية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي في عدد من الدول العربية في وقت كانت فيه أسعار المواد الغذائية مرتفعة بالفعل ووصلت إلى مستويات تاريخية بسبب جائحة كوفيد–19 وعوامل أخرى.

fppt.com

- والآثار غير المباشرة قد تكون أكبر من ذلك، فالعديد من الدول العربية تعتمد على الواردات من أوكرانيا في سلاسل الإمداد، لا سيما من الحديد الخام والمعادن، مما قد يؤثر على صناعاتها على المدى البعيد.
- ولذلك فعلى هذه الدول البدء – إن لم تكن بدأت بالفعل – بالبحث عن بدائل للواردات من أوكرانيا بالمرتبة الأولى وروسيا بالمرتبة الثانية، وذلك تفادياً لأي أثر سلبي قد يترتب على تدفق المنتجات والخدمات من طرفي الحرب.
- ومن شأن السياسات الرامية إلى احتواء التضخم، كزيادة الدعم الحكومي، أن تفرض ضغوطا على حسابات المالية العامة الضعيفة بالفعل. وإضافة إلى ذلك، فإن تفاقم الأوضاع المالية الخارجية قد يحفز تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويضيف إلى التأثيرات المعاكسة على النمو في البلدان ذات مستويات الدين المرتفعة والاحتياجات التمويلية الكبيرة.

- وربما أدت الأسعار الآخذة في الارتفاع إلى زيادة التوترات الاجتماعية في بعض البلدان، كتلك التي لديها شبكات أمان اجتماعي ضعيفة، وفرص عمل قليلة، وحيز محدود للإنفاق من المالية العامة.
- ويأتي هذا الصراع في وقت تشهد فيه معظم بلدان المنطقة تضاؤلا في الحيز المالي المتاح لمواجهة آثار الصدمة. ويرجح أن يفضي هذا الأمر إلى اشتداد الضغوط الاجتماعية–الاقتصادية، والتعرض لمخاطر الديون العامة، وحدوث ندوب من الجائحة التي كانت ملايين الأسر والشركات تعاني منها بالفعل.
- من المتوقع أن يضعف نمو الناتج المحلي الإجمالي العربي إلى حد ما عام 2022 بعد الانتعاش عام 2021. ومع ذلك، سيستمر الطلب المحلي يدفع بالاتجاه الإيجابي وسط نمو استثماري أقوى وإنفاق خاص قوي. علاوة على ذلك، من المتوقع ارتفاع إنتاج النفط هذا العام حيث خففت أوبك+ تخفيضات الإنتاج. ولكن ستبقى المخاطر جاثمة على التوقعات بسبب أسعار النفط المتقلبة والتوترات الإقليمية، وليس هناك ما يشير إلى تراجع التقلبات المتزايدة في سوق النفط في أي وقت قريب.

- كانت توقعات صندوق النقد العربي تشير إلى معدلات نمو للاقتصادات العربية عند 5 و4% لعامي 2022 و2023 بعد انكماش بنسبة 5.5% عام 2020. لكن التطورات العالمية الراهنة تزيد من حدة التحديات بما سيخفض وتيرة النمو في عام 2022، إلى جانب ارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات غير مسبوقة.
- أبرز التحديات يتمثل في ارتفاع معدلات البطالة في المنطقة العربية لتسجل نحو 11.5%، بما يمثل تقريباً ضعف المعدل العالمي وفق بيانات البنك الدولي، ويتمثل التحدي الأكبر في هذا السياق في تركز معدلات البطالة لدى الدول العربية في فئة الشباب، حيث ترتفع بطالة الشباب في المنطقة العربية لتسجل 26.5% مقابل 15.3% للمتوسط العالمي لبطالة الشباب.
- 120% قيمة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي للدول العربية المقترضة.
- 396 مليار دولار حجم حزم الدعم التي قدمتها السلطات العربية لدعم التعافي.
- 221 مليار دولار خسائر الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال عامي 2020 و2021 بسبب جائحة كورونا.
- 13.8 تريليون دولار الخسائر الاقتصادية العالمية الناجمة عن جائحة كورونا حتى 2024

مؤشرات الاقتصاد العربي، ابريل 2022

معدل النمو

	2020	2021	2022	2023	
معدل النمو الحقيقي GDP %	-5.5	2.9	5	4	(صندوق النقد العربي)

البطالة

البطالة %	11.5	يمثل ضعف المعدل العالمي (البنك الدولي)
بطالة الشباب %	26.5	مقابل 15.3 للمتوسط العالمي (البنك الدولي)

الدين العام

% الدين العام لـ GDP للدول العربية المقترضة	120

الدعم

حزم دعم التعافي من الجائحة المقدمة من السلطات العربية (مليار $)	396

خسائر الجائحة

خسائر GDP للدول العربية خلال عامي 2020 و2021 بسبب الجائحة (مليار $)	221	مقابل 13.8 تريليون $ للخسائر العالمية حتى عام 2024

اقتصاد المعرفة

نصيب قطاعات اقتصاد المعرفة في GDP للدول العربية %	بين 4-12	مقابل 36 في الصين

بيئة الأعمال

الامتثال لإجراءات التصدير في الدول العربية	72 ساعة	مقابل 2.3 ساعة في OECD

خامسا – الاستنتاجات والدروس المستخلصة

- لم تقتصر عواقب الحرب التي شنتها روسيا على أوكرانيا على مجرد اهتزاز الأوضاع بالفعل في هذين البلدين وحسب، لكنها طالت المنطقة والعالم بأسره،
- قد لا تتضح الصورة الكاملة لبعض الآثار لسنوات طويلة. ولكن هناك بالفعل علامات واضحة على أن الحرب وما أفضت إليه من قفزة في تكاليف السلع الأولية الضرورية ستزيد من المصاعب التي تواجه الاقتصادات والقطاع الخاص وصناع السياسات لتحقيق التوازن الدقيق بين احتواء التضخم ودعم التعافي الاقتصادي من الجائحة.
- ورغم كل ذلك، الأمل موجود حتما، لأنه بعد كل انحدار سيكون هناك صعود، وإن كان الصعود في العادة أبطأ من الهبوط. ومع المثابرة والاستراتيجية الصحيحة لإدارة الأزمات، ستتاح للاقتصادات والشركات الفرصة للوصول إلى آفاق جديدة واعدة.

fppt.com

التوصيات

1. إعلان حال طوارئ عربية لتنسيق الجهود على أعلى المستويات لتأمين استمرار إمدادات الغذاء ودعم شبكات الأمان الاجتماعي.
2. تعزيز الاحتياطات الاستراتيجية من السلع الغذائية الأساسية على المستوى الوطني، مع إقامة احتياطي استراتيجي عربي مشترك.
3. على الدول العربية التعاون لوضع شبكة أمان إقليمية وترتيبات لوقاية اقتصاداتها من الصدمات، في ظل عالم معرض بشكل أكبر من أي وقت مضى للصدمات.
4. تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على زيادة مستويات المرونة الاقتصادية لمواجهة أي صدمات اقتصادية محتملة. ومواصلة الدول العربية للإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي تمثل ضرورة ملحة تمليها المستجدات الاقتصادية الراهنة بشكل أكثر من أي وقت مضى.
5. الهياكل الاقتصادية للدول العربية بحاجة لأن تشهد إصلاحات هيكلية جذرية تعيد الاعتبار لقطاعات اقتصادية رئيسة مثل قطاعي الزراعة والصناعة، وتزيد من قدرة هذين القطاعين على دعم الناتج والتشغيل، وزيادة مستويات الإنتاج من السلع الزراعية والصناعية للتقليل من مخاطر تعرض الدول العربية لأية صدمات غير مؤاتية.

6. أن تستهدف الإصلاحات تطوير بيئات الأعمال العربية لتمكين القطاع الخاص ليكون قاطرة أساسية للنمو والتشغيل.
7. الإسراع بجهود التحول الرقمي نحو اقتصاد المعرفة، حيث تشير الدروس المستفادة من الجائحة إلى أن الدول التي تمكنت من التعافي السريع من تداعيات الأزمة، ومن التعامل مع تداعياتها بفعالية وكفاءة تمثلت في الدول العربية ذات المستويات الأعلى من الجاهزية الرقمية.
8. تطوير القطاع المالي في الدول العربية لدعم فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية، وتطوير أسواق المال المحلية، وتعزيز الاندماج المالي الإقليمي. ذلك أن تعزيز فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية وفئات المجتمع لاسيما الشباب والإناث، والمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتسريع إتاحة التمويل للمشروعات الناشئة، بما سيساهم في إطلاق طاقات كامنة كبيرة وخلق فرص عمل متزايدة، بما ينعكس إيجابا على مساعي مواجهة البطالة ودعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والشاملة.

9. تسهيل حركة التجارة العربية البينية في السلع والمنتجات الغذائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
   - تخفيض الأعباء المالية في إطار التدابير الجمركية.
   - إزالة القيود غير الجمركية.
   - تبسيط الإجراءات الجمركية وتحديثها من خلال الرقمنة والنافذة الواحدة.
   - تحسين شفافية المعلومات.
   - تعزيز التنسيق بين الإدارات المعنية.
   - تأهيل البنية التجارية الإلكترونية.
   - تطوير اللوجستيات التجارية.
10. توفير الحوافز للقطاع الخاص والشباب للتشجيع على الاستثمار في المشروعات الزراعية الوطنية والمشتركة على امتداد الوطن العربي، وعلى الابتكار والريادة في الزراعة الذكية والرقمنة والاستدامة.
11. إقامة شراكات مع الشركات والدول العالمية المصدرة، وكذلك الاستفادة من منطقة التجارة الحرة الإفريقية القارية، والعلاقات الاقتصادية الوثيقة بين الدول العربية ودول أميركا الجنوبية ودول شرق وجنوب آسيا.
12. الاستثمار العام والخاص في تجهيز موانئ محورية عربية وربطها بشبكة خطوط بحرية بين الدول العربية ومع العالم، وبناء مناطق لوجستية مرتبطة بمجمعات إنتاجية صناعية وزراعية مدعومة ببورصة سلعية.